من حيث سهولة نقله وتنوع منتجاته وشدة احتراقه ويسر استخدامه ونظافة احتراقه مما يجعله اقل تلويثا للبيئة . اما الان فان الطلب على النفط أخذ ينحسر تدريجيا نظرا لارتفاع أسعاره . فبالاضافة الى الاجراءات التقشفية التي اتخذتها الاقطار المستهلكة للنفط خلال الشهور التالية لحرب ٦ تشرين بسبب اضطراب ورود الامدادات النفطية، فان ارتفاع اسعار النفط حاليا جعل هذه الاقطار تضع الخطط وتشجع الناس على الحد من استهلاك النفط والطاقة بوجه عام ، ثم ان هذه الاقطار تضع الخطط الان للحد من الاعتماد على النفط في سد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة واستبداله بمصادر طاقة أخرى كالفحم الحجري والطاقة الكهرمائية والطاقة النووية . ولكن ، من غير المحتمل ان تحقق هذه الخطط نجاحا كبيرا في الاستغناء عن النفط حتى عام ١٩٨٠ ، بل سيظل النفط حتى عام ١٩٨٠ هو مصدر الطاقة الرئيسي في العالم ثم تأخذ اهميته في التراجع ببطء بعد ذلك حتى مطلع التسعينات عندما سيصبح ذا منزلة ثانوية بالنسبة لمصادر الطاقة الاخرى البديلة (طاقة نووية وكهرمائية) ومصادر الطاقة البتكرة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحرارة الارض الجوفية الخ ... ويقدر خبير النفط والتر ليفي انه لو أفلحت اجراءات الاقطار المستوردة للنفط في تخفيض نسبة زيادة استهلاكها للطاقة من ٦ر٥٪ سنويا كما كانت عليه خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٢ الى ٦ر٤٪ سنويا فان الحاجة من نفط الشرق الاوسط سترتفع من معدل ١٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٢ الى معدل ٢٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٥ ثم الى ٢٩ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني ان الزيادة السنوية لمستورداتها من نفط الشرق الاوسط ستكون خلال هذه الفترة (١٩٧٤—١٩٨٠) بمعدل ٣ر٦ ٪ سنويا(٣١). اما اذا كانت خطط التقشف في الاقطار المستوردة للنفط تخفض معدل النمو في استهلاكها من الطاقة الى ٣ر٣٪ ، فان حاجتها من نفط الشرق الاوسط سترتفع الى ما معدله ١٩ مليون برميل في اليوم فقط عام ١٩٧٥ ثم ما تلبث ان تنخفض الى ١٨ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠ ، اي ان متوسط النمو السنوي لاحتياجات الاقطار المستوردة من نفط الشرق الاوسط ستكون ١ر٠٪ سنويا فقط خلال الفترة (١٩٧٢ — ١٩٨٠)(٣٢).

ومن جهة أخرى بدأت اقطار السوق المشتركة الاوروبية تعد الخطط والبرامج للتقشف في استهلاك الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط الذي أخذت مستورداته ترهق موازين مدفوعاتها وتوقعها في ازمات مالية شديدة الوطأة . « فيفيد تقرير أعدته لجنة السوق الاوروبية المشتركة أن بامكان اقطار السوق أن تخفف من اعتمادها على النفط المستورد بحيث يصبح في عام ١٩٨٥ يشكل ٤٠٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في دول السوق الاوروبية بدلا من مستواه الحالي الذي يبلغ ٦٠٪ »(٣٣). ويضيف التقرير المذكور ان « على أقطار السوق الاوروبية المشتركة أن تشجع في الوقت ذاته استهلاك الكهرباء بحيث ترتفع حصتها من اجمالي استهلاك الطاقة بحلول العام ١٩٨٥ من ٢٥٪ الى ٣٥٪ والغاز الطبيعي من ٧ر١٢٪ الى ٢٥٪ والطاقة النووية من ١ر٥ ٪ الى ٥ر١٧٪ »(٣٤).

ازاء هذا كله ، اذا مضت الاقطار المصدرة للنفط في الشرق الاوسط قدما في تحقيق برامج توسيعات الانتاج لديها حسب المخططات التي كانت قد وضعت قبل حرب ٦ تشرين ، فان كميات النفط المنتجة في الشرق الاوسط ستتزايد خلال الفترة (١٩٧٤ — ١٩٨٠) بمعدل سنوي يزيد على ١٥٪ ، ومثل هذا الامر يخلق فائضا كبيرا في كميات النفط المعروضة في الأسواق على الطلب مما يؤدي حتما الى انخفاض أسعار النفط بنسبة هذا الفائض وبالتالي انخفاض عائدات الاقطار المصدرة من نفطها .